



برعاية رئيس مجلس الوزراء

السيد المهندس محمد شياع السوداني المحترم

لقاء إقليمي رفيع المستوى

تعزيز التعاون من أجل

استراتيجيات وطنية فعالة لمكافحة الفساد

بغداد، في 5-3 / 6 / 2024

التصويت

قيد المراجعة النهائية

الوصيات

إختتمت الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أعمال اللقاء الإقليمي رفع المستوى الذي عقدته في بغداد أيام الثالث والرابع والخامس من شهر حزيران/يونيو 2024 تحت عنوان "تعزيز التعاون من أجل استراتيجيات وطنية فعالة لمكافحة الفساد"، برعاية كريمة من سعادة رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق المهندس محمد شياع السوداني المحترم، وبحضور أكثر من 150 مشاركاً من 12 دولة عربية منهم رؤساء وممثلون عن هيئات النزاهة ومكافحة فساد والأجهزة الرقابية، ومسؤولون في الوزارات المعنية بالصحة والتربية والتعليم والنقل العام، إضافة إلى عدد من النواب والخبراء وممثلين عن منظمات إقليمية ودولية مختصة.

صدر عن المشاركين التوصيات التالية:

أولاً: متابعة العمل على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية منسقة وفعالة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ حكم القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة وفق ما تقتضيه المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمادة العاشرة من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

ثانياً: الإشادة بالتقدم النسبي المحرز لناحية تعزيز النهج التشاركي في وضع السياسات العامة المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ودعوة الأطراف المعنيين إلى تعميق هذا النهج وتوسيع

نطاقه ليشمل من ناحية أولى قطاعات محورية في سياق العمل على تحقيق التنمية المستدامة مثل الصحة وال التربية والتعليم والنقل العام، ومن ناحية ثانية أطراً غير حكوميين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالين الأكاديمي والإعلامي.

ثالثاً: التأكيد على أهمية إعتماد وتطبيق آليات فعالة لرصد وتقييم ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ومن ضمنها مؤشرات مناسبة تجمع بين المؤشرات المنتجة دولياً والمؤشرات المنتجة وطنياً، مع وضع ونشر تقارير دورية مخصصة تبيّن التقدم المحرز بشأنها والنتائج المتحققة على أرض الواقع بما في ذلك التحديات والدروس المستفادة.

رابعاً: إرساء توجهات استباقية في مواجهة الفساد من خلال بناء القدرات ودعم المبادرات التي تسعى إلى سد الفراغ التشريعي في مختلف المجالات وتحصين صياغة النصوص القانونية من مخاطر الفساد، وذلك من خلال منهجيات علمية وآليات تعاون مماسة وفعالة ينخرط فيها المشرعون والجهات الإدارية والقضائية المعنية إضافة خبراء وأكاديميين وممثلين عن المجتمع.

خامساً: الدعوة إلى توسيع المقاربة المعتمدة بشأن العمل على تدعيم الأخلاقيات والسلوكيات في الوظيفة العامة لتشمل المجالات السياسية والإدارية والقضائية، إضافة إلى مجالات أكثر تخصصاً كما تقتضي الحاجة، مع الإشارة إلى أن التجارب المقارنة أثبتت أن المدونات ذات الصلة غير كافية وحدها، بل توجد حاجة إلى ترسيخ نظم متكاملة في هذا الشأن تشمل على نصوص دستورية وتشريعية وتنظيمية ومدونات وأدوات تطبيقية وبرامج تدريبية وتوعوية تستفيد من مختلف

العلوم ذات الصلة، إضافة إلى آلية لقياس أثر هذه البرامج على الأداء الفردي والمؤسسي في القطاع العام.

سادساً: الحث على تطوير آليات التعاون عبر الحدود في شأن التحقيق بجرائم الفساد، وذلك من خلال تحديث الأطر القانونية والمؤسسية التي تساعد على ذلك (مثل الإجراءات الجزائية والتصاريح عن الذمة المالية، وحق الوصول إلى المعلومات، ورفع السرية المصرفية وغيرها)، والتشجيع على الدخول في اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف في هذا الشأن، واستخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس للتعاون القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة، إضافة إلى بناء برامج تدريب مشتركة على مستوى المنطقة العربية في مجالات التحقيق بجرائم الفساد والجرائم المتصلة بها لا سيما غسل الأموال، وما ينبع عنها من مهارات و المعارف ذات صلة باسترداد الأموال إلى الدول المطالبة.

سابعاً: تشجيع العمل على تطبيق منهجية إدارة مخاطر الفساد القطاعية في المنطقة العربية، بالاستفادة من التجارب الغنية التي تم استعراضها خلال اللقاء، بغية مواكبة الجهود الإصلاحية المبذولة في القطاعات ذات الأولوية بالنسبة لاقتصادات الدول واحتياجات المواطنين والمواطنات، وبما يؤدي إلى إثراء الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال مقاومة قطاعية ناجعة ذات مردود تنموي ملموس وقابل للقياس.

ثامنًا: إطلاق العمل على تشكيل ستة فرق خبراء إقليمية بناء على الخلاصات التقصيلية التي تم صياغتها في إطار مجموعات العمل المنعقدة خلال اللقاء الإقليمي، وذلك في قطاعات ثلاث (الصحة وال التربية والتعليم والنقل العام) وفي مجالات ثلاث (تحصين صياغة النصوص القانونية من مخاطر الفساد، وإرساء نظم الأخلاقيات والسلوك في الوظيفة العامة، والتعاون عبر الحدود في شأن التحقيق بجرائم الفساد).

تاسعًا: إعادة التأكيد على إن استرداد الأموال المتأتية عن جرائم الفساد هو أولوية إقليمية وجزء لا يتجزأ من مقتضيات نجاح العمل على حماية الاقتصاد والمجتمع من خطر الفساد، ودعوة جميع الدول الشريكة والمنظمات والإقليمية والدولية إلى مزيد من الانفتاح وتعزيز التعاون في هذا المجال الحيوي بغية تحقيق العدالة وتمكين الشعوب من استعادة ثرواتها.

ختاماً، يتقدم المشاركون بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى سيادة رئيس مجلس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني المحترم على الرعاية الكريمة، وإلى سيادة رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ورئيس هيئة النزاهة الاتحادية في جمهورية العراق القاضي حيدر حانون على جميع الجهود القيمة التي تم بذلها لإنجاح أعمال اللقاء مشفوعا بالامتنان العميق إلى الشركاء الدوليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكورية للتعاون الدولي على الدعم المستمر.